② - إدراج المشكلات في جدول أعمال الحكومة (الأجندة) :

- تكون المشكلات العامة في جدول أعمال الحكومة ، بينما تدخل في اهتمام الحكومة .
- من بين الآلاف من المطالب والاهتمامات يجد قلة قليلة منها التي تحظى باهتمام متخذي السياسات العامة .
- عملية الجدولة وإدراج المشكلات في الأجندة هذه عملية تتم بالعديد من الأساليب والصعوبات الكثيرة .
- تناولت أدبيات السياسة العامة أسلوبين وطريقتين في جدولة المشكلات في أجندة السياسة العامة (كوب COBB و إيلدر ELDER) نوعين من جدول الأعمال ، هما :

✓ جدول أعمال نظامي (SYSTEMIC) :

- وهو الذي تستشعر وتستوجب السلطات العمومية (المركزية والمحلية) ، وتشعر بتدخلها حسب الاختصاصات والإمكانيات المنصوص عليها قانونا .
- هناك قضايا تهم كل السلطات وفي كل مستوياتها ، وهناك من يهم الأولى سلطة واحدة أو سلطتين (السياسة الخارجية مثلا ...) .

✓ الجدول الأعمال المؤسسي :

- ويتضمن ما يشجع اهتمام السلطات العمومية والمؤسسات الرسمية من مشكلات عامة وتتبناها .
- هذا النوع من الأجندات غير محدد مسبقا ، أي يتناول المشكلات الغير مدرجة تناولها في الاختصاصات القانونية والدستورية .

* القضايا المرتبطة بجدولة أعمال الحكومة :-

- الإهتمام من طرف المسؤولين الحكوميين أو الإلتزامات المنصوص عليها قانونا ، لا يكفي لضمان قيام المسؤولين الحكوميون بتحرك جدي لمواجهة وحل المشكلات العامة .
- إدراج المشكلة في جدول أعمال الحكومة عملية سياسية معقدة تتوقف على :- حكمة القيادة السياسية ، النظام السياسي للدولة ، الظروف التي تواجه المجتمع

- يجب أن يتوفر في المشكلة ثلاثة عناصر حتى تأخذ أجندة الحكومة :-

✓ العنصر الأول :- متعلق بالمشكلة ذاتها :-
من حيث إتساع نطاق تأثيرها والسلبيات المترتبة عنها .

✓ العنصر الثاني :- تتعلق بالأشخاص المهتمين بالمشكلة (أحزاب ، جماعات ضغط) من حيث درجة ونوع تنظيمهم وقدرتهم على التأثير في المجتمع والنظام السياسي ، وقدرتهم المالية والإعلامية والنفوذ لدى رجال الحكم .

✓ العنصر الثالث :- متعلق بالنظام السياسي ذاته :-
أي مدى استعداد القيادة السياسية لتلقي وقبول ضغوط إجتماعية ، ووجود قنوات في النظام السياسي والجهاز الحكومي يمكن عن طريقها للمواطنين وجماعات الضغط التأثير في الحكومة والقيادة السياسية .

- إن نجاح عملية الدفع التي تقوم بها القوى المدرجة في إشارة اهتمام الحكومة والمجتمع بمشكلة معينة وقيام الحكومة بإدراجها في جدول الأعمال .
- هذه العملية تعد مرحلة مهمة في علاج المشكلات العامة ، وهو ما يقصد نقل المشكلات من مستوى العمل الشعبي الغير رسمي إلى مستوى العمل الحكومي الرسمي ، والإنتقال إلى المرحلة الثانية :-

③ - صياغة مقترحات السياسة العامة :-

• هذه المرحلة تكون قد عرفنا المشكلة بصورة واضحة ودقيقة ، ثم يأتي مرحلة صياغة المقترحات والبدائل الممكنة لحل المشكلات العامة .

• منهجيا في هذه الخطوة نسأل التالي :-

- ما هي الخطة المناسبة للتعامل مع المشكلة ؟ .
- ما هي الأهداف والأولويات ؟ .
- ما هي الخيارات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف ؟
- ما هي منافع وتكاليف الخيارات المطروحة ؟ .
- ما هي الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة لكل بديل ؟ .

• أمام صناع السياسة العامة أنماط أساسية من التحرك لإبداء المقترحات وهي :-

- الجمود : نمط التغيير التدريجي :- وهو الأكثر شيوعا إذ يلجأ صناع السياسات العامة إلى توظيف نجاحات الماضي وتجنب أخطائه في السياسة العامة .
- الجمود : نمط التغيير الجذري أو الراديكالي :-

وهو الجمود في سياسة عامة تقطع مع الماضي ، وميزتها أنها سريعة الأثر .

- الجمود : نمط التغيير السلبي :-

أي جمود صناع السياسة العامة ، أو الإمتناع عن القيام بأي عمل ، خاصة في السياسات العمومية التي تتطلب تكاليف مالية ، وقد سياسية ، الأولى على الخزينة العمومية ، والثانية على السياسيين أنفسهم وعلى النظام السياسي .

• وبصفة عامة يمكن القول أن الإطار العام لإجراءات عملية صنع السياسة العامة يتشابه مع تتابع الخطوات العملية لاتخاذ القرارات ، وهي :-

- تشخيص المشكلة وتعريفها - تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها .
- جمع المعلومات والبيانات حول البدائل المتاحة حول المشكلة بالتعاون مع الأطراف ذوي العلاقة - اقتراح البدائل الممكنة وتكلفتها .
- تقييم فاعلية كل بديل - حسم الخيار بين البدائل .

④- إعتماد السياسة المقترحة :-

- وهي المرحلة التي تعني اعتماد الحكومة لبديل واحد بالخيار أفضل البدائل لمعالجة مشكلة ما.
- هذا البديل يعد الأكثر انسجاما مع توجهات النظام السياسي.
- يتضمن تحقيق أكبر قدر من التوفيق بين الآراء، وأعلى درجة من الرضا العام و القبول العام.
- التوافق ليس بالضرورة بين السلطة والمجتمع بل بين أطراف الحكم أحيانا.
- يتجلى اعتماد السياسة العامة في إصدارها في الشكل القانوني الذي يضفي عليها صفة الشرعية وقوة الإلزام.
- هذا الإعلان قد يتم في شكل قانون أو خطاب رسمي.
- بالوصول إلى هذه المرحلة تكون السياسة العامة مؤهلة للتنفيذ.

* مشكلات تواجه صنع السياسة العامة :-

✓ مشكلات تتعلق بالمعلومات والتغذية العكسية :-

- تشويش في الرسالة من مصدرها أو وسيلة الإرسال (مشكلة الإرسال).
- فخامة أو عجز الإدارية وتعقد هياكلها (يعطل استيعاب ردات الفعل).
- عدم نشر الحكومة للمعلومات الصحيحة التي تديرها.
- انكار مشرعي القرارات على السوابق ومذبذبة القرارات المتخذة في بيئات أخرى.

✓ مشكلات متعلقة بالقيود المفروضة على السياسة العامة :-

- القيود القانونية والدستورية المحددة للصلاحيات والإختصاصات وحدود التدخل.
- حجم الحكومة وأعداد المشكلات التي تواجهها.
- ندرة الموارد.
- البرامج الحكومية التي تضغط أثناء اتخاذ القرارات مثل (الضغط على الميزانية للصرف، واجراءات الحصار دقة مع القوانين وتعديلها ...).

- مشكلات متعلقة بصانع السياسة العامة شخصيا.
- الوقت المحدد لصانع القرار لاتخاذ القرار المناسب.
- الكفاءة الاستيعابية لدى صانع القرار في عدم مقدرته على التعامل مع كم هائل من المعلومات.
- غياب الشخصية في مواجهة المشكلات (الموظف العام متعدد المشاغل)
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات.
- ورود معلومات كبيرة دون أن تكون لها أهمية تشتت صانع القرار.

(ب) - عملية تنفيذ السياسة العامة:

1- تعريف مفهوم تنفيذ السياسة العامة:

- إن تنفيذ السياسة العامة يمكن تعريفه من خلال استعراض عدة تعاريف التي تناولتها أدبيات السياسة العامة.. ومنها:
- مجموعة النشاطات والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو قرارها إلى حيز الواقع العملي، ويقوم على استخدام الموارد والموارد البشرية والتكنولوجية وغيرها، في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة.
- تنفيذ السياسة العامة هو خطوات ضرورية تساهم في تحويل السياسة إلى أعمال ذات تأثير.
- تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة والإجراءات؛ وعادة ما يعبر دائما التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية، وعن مهامها الإدارية. على الرغم من أن بعض السياسات العامة قد تتطلب التعاون بين الدوائر الحكومية المركزية، والمحلية، وبين جهات أخرى من خارج الحكومة.

إذا: تنفيذ السياسة العامة هي تحويل السياسة إلى واقع ملموس، باستخدام الموارد المادية والبشرية الرسمية وغير الرسمية؛ المركزية والمحلية.

⑥ - الجهاز المكلف بتنفيذ السياسة العامة وطرق تدخلها :-

- بشكل أساسي فإن الوحدات الإدارية التابعة والملحقة للحكومة هي التي تضطلع بتنفيذ توجهات وقرارات السياسة العامة ، وما يتعلق بحياة المواطنين في المجتمع وحاجياتهم وتنظيم أحوالهم .
- تتولى الأجهزة الإدارية المركزية والمحلية بإصدار التعليمات المفسرة والمنظمة للتفاصيل المتعلقة بطرق تنفيذ السياسة العامة ، لأن المشرعون لا يجتهدون الدخول في التفاصيل ، لهذا تترك للإدارات التنفيذية .
- إضافة إلى الأجهزة الإدارية التنفيذية ، يتدخل الفاعلون الرسميون للسياسة العامة في التنفيذ ، وهم :-

ـ المشرعون :- إذ يقومون بالتنفيذ الإداري ويضغطون على الإدارة العامة من خلال :-

- كلما كانت القوانين الصادرة عن الجهاز التشريعي تفصيلية كلما قللت صلاحيات الإدارة العامة .
- دور اللجان البرلمانية في مراقبة تنفيذ بنود السياسة العامة (التحقيقات الميدانية ، التدخل في إثارة الاهتمام حول أولويات التنفيذ ...) .
- تأثير واضح عند طلب الجهاز التنفيذي تعديل في بنود الصرف أو آجال تنفيذ سياسة ما .

ـ المحاكم :-

- إذ أن الإجراءات القضائية موجهة بالأساس للكشف عن المخالفات والانحرافات والتجاوزات الحاصلة في حقل الإدارة العامة وملحقاتها .
- دور القضاء يتجلى من خلال تفسير الأحكام والنصوص القانونية وحل النزاعات .
- رأي القضاء من خلال أحكامه ، إما أن يكون مؤيدا أو معرقلا أو مبطلا لبعض السياسات الإدارية والقرارات التنفيذية .

✓ مجموعات الضغط والناخبون :-

- جماعات الضغط تعمل جاهدة على التأثير لتكون التعبيرات التنفيذية وتطبيقات السياسة العامة تبلا تم مع أمنا وأهدافها .
- أما الناخبون ، فإن قوة جمهور الناخبين تشكل ضغطًا معنويا على الإدارة العامة ورجال البيروقراطية مراعاة ميزان القوة الجماهيرية .
- انتماء الممثلين في مجالس المنتخبة التمثيلية التنفيذية ، وكذا أعضاء مجالس الإدارة في الهيئات التنفيذية ، تنفيذهم للسياسة يكون لصالح من يمثلون .

✓ وسائل الإعلام :- تأثير وسائل الإعلام هائل في توجهات السياسة العامة ، يجعل التنفيذ لهذه الجهات أو تلك . من خلال :-

- بث تقارير ، ونشر معلومات القصد منها التأثير ، وفق إرادة ورغبات رجال الإعلام ، والدوائر التي تقف وراءها .
- تستطيع الصحافة إعطاء إنذار مبكر حول الصعوبات التي تواجه الأجهزة الإدارية .
- يمكن للصحافة أن تشيع بالإنجاز التشريعي للحصول على الدعم الكافي الذي يتطلبه نجاح البرامج التنفيذية .
- وجود الصحافة ، ودرجة استقلالها وتدخلها لتصويب السياسة العامة أو تشويهها هو الدور الأبرز .
- إذا الصحافة تقدم تغذية عكسية تختص بتنفيذ السياسة العامة فهي تقدم كمراقب لتطبيق السياسة العامة ، وهذا الدور يتطلب تعزيزه وفق رؤية وإرادة النظام السياسي .

إذا :- يتضح القدرة التأثيرية للجهات المعنية والمؤثرة في تنفيذ السياسة العامة ، والتي يتوقف عددها ونوع وطبيعة تلك الجهات على حقيقة النظام السياسي ، ودرجة المشاركة ونطاقها .